

Distr.: General  
28 August 2009  
Arabic  
Original: English



## الدورة الرابعة والستون

البند ٧٢ من جدول الأعمال المؤقت\*

تعزيز وتنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة  
الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات  
الكوارث، بما في ذلك المساعدة  
الاقتصادية الخاصة

## سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة تقرير الأمين العام

موجز

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ١٣٨/٦٣، أن يقدم إليها في دورتها الرابعة والستين تقريراً شاملاً ومستكملاً عن سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة، وعن تنفيذ ذلك القرار. ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة خلال العام الماضي، وعن الجهود التي تبذلها إدارة شؤون السلامة والأمن لتنفيذ ما يقع في نطاق مسؤوليتها من توصيات الجمعية العامة الواردة في قرارها ١٣٨/٦٣.

\* A/64/150.



ويسلط هذا التقرير الضوء على التهديدات التي واجهت سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة خلال العام الماضي، ويقدم كذلك معلومات مستكملة عن التدابير المتخذة لتعميم نظام معزز ومطور لإدارة الأمن على نطاق المنظومة والعمل على تطبيق ذلك النظام.

## أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ١٣٨/٦٣، أن يقدم إليها في دورتها الرابعة والسنتين تقريراً عن سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة، وعن تنفيذ ذلك القرار. وتمتد الفترة المشمولة بالتقرير من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

## ثانياً - التحديات والتهديدات الأمنية التي تواجه موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية

٢ - استمر موظفو الأمم المتحدة والعاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في كثير من المواقع في مواجهة تدهور الظروف الأمنية، مما أدى إلى إعاقة قدرتهم على إنجاز البرامج المنقذة للحياة. واستمرت التزعة التي ورد ذكرها في تقارير سابقة والمتمثلة في عدم احترام شعارات وجهود المنظمات الإنسانية بدون تغيير. وتعرض موظفو الأمم المتحدة والعاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إلى أضرار تبعية ناجمة عن أوضاع النزاعات المفتوحة، وتزايدت الحالات التي كانوا فيها أهدافاً لهجمات المتطرفين والجماعات المسلحة والعناصر المتدمرة على الأوضاع في مناطق عمليات عديدة، وتفاقت هذه الحالة جراء حملة التضليل التي قادها المتطرفون للتحريض على ارتكاب أعمال العنف ضد عناصر المساعدة الإنسانية. وحيال هذه الصورة الحالكة واصلت الأمم المتحدة، تنفيذ برنامج الإصلاح الأمني الذي بدأته بتأسيس إدارة شؤون السلامة والأمن. ويجري الاسترشاد في هذه الجهود باستنتاجات الفريق المستقل المعني بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومبانيها على الصعيد العالمي، وبالتوصيات والاستنتاجات اللاحقة وجهود الاستعراض التي أعقبتها. وتعمل الإدارة، في ضوء الاسترشاد بهذه الاستنتاجات والمبادئ، على تعزيز قدرات وإمكانات المنظمة فيما يتعلق بالعمل في بيئات تتزايد صعوبتها، من منطلق أنه لا وجود لأي برنامج بدون أمن ولا وجود للأمن بدون موارد مناسبة.

٣ - وتعطي الهجمة الإرهابية التي تعرضت لها مكاتب الأمم المتحدة في هرجيسة، بالصومال، في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وقتل فيها اثنان من موظفي الأمم المتحدة وجرح ستة آخرون، والحادثتان اللتان اختطف فيهما بعض كبار مسؤولي الأمم المتحدة لفترات مطولة، دليلاً واضحاً على فعالية الدعوة التي أطلقها المتطرفون على الصعيد العالمي من أجل حمل السلاح ضد موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، قُتل اثنان من موظفي الأمم المتحدة الدوليين بصورة جزافية، في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أثناء هجمة انتحارية بالقنابل ضد فندق بيرل كونتنتال،

في بيشاور، بباكستان. ومع اتساع رقعة المساحات التي تغطيها وسائط الإعلام التابعة للمتطرفين، صارت التظلمات المحلية تُطرح على الملأ باسم الجماعات المتطرفة الدولية، مما يستدعي تعزيز التدابير الأمنية على الصعيد العالمي بتكلفة باهظة من حيث الجهود والموارد.

٤ - وليست التهديدات الإرهابية ضد الأمم المتحدة بالظاهرة الجديدة. فقد خاضت جماعات انتهازية عديدة حملات دعوية معادية للأمم المتحدة منذ تأسيسها. ويشير تاريخ هذه الدعوية إلى أنها كانت متقطعة وعابرة؛ إلا أن الحملة الدعائية المضادة للأمم المتحدة التي أطلقتها جماعات إرهابية عديدة في عام ١٩٩٨، تطورت إلى حد أعلن فيه، في عام ٢٠٠٦، أن المنظمة ضالعة في مؤامرة دولية على صعيد العالم. وفي عام ٢٠٠٧، وسع الإرهاب الدولي نطاق حملته الدعائية المعادية للأمم المتحدة لتشمل عمل الوكالات الإنسانية والصناديق والبرامج التابعة للمنظمة، بجانب منظمات غير حكومية أخرى. وساهمت هذه المشاعر الملتهية في تأجيج العداوات ضد الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، في مناطق اكتسبت فيها هذه المقولات قدرا من التأثير يجعلها بمثابة مبررات لارتكاب أعمال العنف. ويدل الانتشار الواسع للهجمات المتزايدة والمحددة الأهداف، على أن الجماعات المتطرفة على المستويات الدنيا قد اعتنقت المذهب الذي تبثه هذه الحملة المنظمة وأصبحت الآن ترى في العاملين في مجال الإغاثة أهدافا مشروعة.

٥ - وتتعين معالجة تحديات أخرى تتعلق بالأمن والسلامة في الأماكن التي تقل فيها حدة تهديدات المتطرفين. وكثيرا ما يواجه موظفو الأمم المتحدة والعاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية التهديدات نفسها التي يواجهها السكان المدنيون الذين يعملون على مساعدتهم. ويتعرض موظفو الأمم المتحدة والعاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، بصورة مباشرة وبالتبعية، إلى هجمات وتحرشات واحتجاجات جماهيرية عنيفة وأعمال عنصبات وأعمال إجرامية، في مناطق النزاعات والظروف التي تعقبها، وفي البلدان التي تواجه قلاقل اقتصادية وسياسية واجتماعية. ولم تخف وتيرة حوادث الاختطاف وأخذ الرهائن، سواء كانت دوافعها سياسية أو اقتصادية أو إجرامية، مما اضطر الجهات المختصة في بعض الحالات إلى تنظيم استجابات واسعة النطاق وطويلة الأمد لإدارة حوادث الاختطاف، على نحو يستنفد مقادير هائلة من الوقت والموارد. وفي المناطق التي لا توجد فيها هجمات مباشرة أو استهداف للعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، تسبب السرقات وحوادث التحرش والتخويف قلقا عميقا.

٦ - واضطرت زيادة التحديات التي يواجهها نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن على صعيد العالم إلى إجراء استعراض مكثف للإجراءات التشغيلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدافع من ضرورة التوسع في العمليات وإدامتها، وبخاصة في مناطق النزاعات والمناطق الخارجة منها، مع المحافظة على أعلى مستوى ممكن من سلامة الموظفين وسلامة العمليات. وسيكون هدف الإطار المشترك المعزز لإدارة المخاطر الأمنية، والمفهوم الذي يركّز على المخاطر لنظام مستويات الأمن، هو كفالة وجود فعال للأمم المتحدة حتى في حالات الانعدام المفرط للأمن. لكن تظل هناك حاجة ملحة لموارد وأدوات استراتيجية جديدة من أجل استمرار مواكبة الأوضاع الأمنية المتطورة.

٧ - وازداد عدد وفيات موظفي الأمم المتحدة المدنيين<sup>(١)</sup>، نتيجة أعمال عنف حدثت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث بلغ مجموعها ٢٧ موظفا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، بلغ عدد وفيات الموظفين ٢٣ حالة وفاة، وفقدان ١٧ موظفا في الهجمة التي وقعت في الجزائر. وحدثت ١١ حالة وفاة من الحالات الـ ٢٧ المذكورة أعلاه في أفريقيا (بما فيها ٨ حالات في الصومال وحالة واحدة في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وكينيا؛ و ٧ حالات في الشرق الأوسط (في إسرائيل، الضفة الغربية وغزة)؛ و ٥ حالات في الأمريكتين (٤ حالات في هايتي وحالة واحدة في كولومبيا)؛ و ٤ حالات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (٣ في باكستان وحالة واحدة في أفغانستان)<sup>(٢)</sup>. وأدرجت في مرفق هذا التقرير قائمة بموظفي الأمم المتحدة الذين فقدوا أرواحهم نتيجة أعمال عنف. وتوفي ٧ من موظفي الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، منهم ٢ من الموظفين الدوليين و ٥ موظفين وطنيين، نتيجة حادثة طيران وقعت في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٨ - ويظل الموظفون الذين تعينهم الأمم المتحدة على الصعيد الوطني معرضين بدرجة عالية للتضرر، ويشكلون الغالبية من بين الضحايا والمصابين. إذ بلغ عددهم ٢٥ فردا من مجموع عدد الوفيات الـ ٢٧، وكان أغلبهم يشغلون وظائف سائقين وحراس أمنيين ومراقبين لتوزيع مواد الإغاثة، وهي وظائف تستدعي وجودهم على خط المواجهة في مناطق النزاعات. وفي بعض الحالات، فقد الموظفون الوطنيون حياتهم أثناء أداء أدوار حيوية في مجال إدامة العمليات، في مناطق اعتبرت بالغة الخطورة للموظفين الدوليين، حيث كانوا يعملون

(١) تضطلع الأمم المتحدة بالمسؤولية الأمنية تجاه أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ موظف مع مُعاليمهم المؤهلين الذين يقدر عددهم بحوالي ٣٠٠ ٠٠٠ فرد.

(٢) استقيت المعلومات من تقارير أعدها مسؤولون أمنيون تابعون للأمم المتحدة يعملون في ١٥٩ بلدا.

مديرين للعمليات أو مساعدين أمنيين على الصعيد الأمني المحلي. وتهدد هذه الهجمات بتعويق عمليات الإغاثة المنقذة للحياة والحد من تأثيرها.

٩ - وتعرض الموظفون الوطنيون للتهديد والتخويف في أفغانستان وباكستان والسودان والصومال، نتيجة عملهم مع الأمم المتحدة وأدائهم وظائف معينة. وعلاوة على ذلك، يكون الموظفون الوطنيون عرضة للمخاطر بصورة مفرطة بعد انتهاء ساعات العمل، بسبب الروابط الاجتماعية والأسرية التي ترفع مستوى تعرضهم. وعلى الرغم من بدل المخاطر الممدد الممنوح لهم، تظل هناك حاجة لاتخاذ تدابير إضافية بشأن الموظفين الذين يرحح تعرضهم لمستويات أعلى من المخاطر بسبب المهام التي يؤديها للأمم المتحدة في مناطق شديدة الخطورة (مثل التعامل بالنقد أو معالجة مسائل حساسة). وتنفذ الآن دورات تدريبية إضافية للتوعية الأمنية للموظفين الوطنيين في جميع المواقع.

١٠ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير ٢٧٣ هجمة<sup>(٣)</sup>، و ٥٠٥ حالات تحرش وتخويف، و ٦٥٤ حالة سطو، و ٢٥٨ حالة اعتداء جسدي، و ١٣١ حالة اختطاف. وجرى التبليغ باعتقال ٢٠٨ أفراد من موظفي الأمم المتحدة ومُعاليهم على يد عناصر حكومية، و ٥٠ حالة احتجاز على يد جهات من غير الدول. وحدثت ٨٩ حالة اقتحام واحتلال لمكاتب تابعة للأمم المتحدة و ٦٢٨ حالة سطو منزلي.

١١ - وتفيد المعلومات المستقاة من الموظفين المعيّنين<sup>(٤)</sup> خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بأن غالبية الحوادث الأمنية التي تُرتكب ضد موظفي الأمم المتحدة وموظفي المنظمات غير الحكومية<sup>(٥)</sup>، حدثت في منطقة أفريقيا (٢٠٣٠ حادثة ضد الأمم المتحدة و ٧٥٥ حادثة ضد المنظمات غير الحكومية)، تليها منطقة الشرق الأوسط (١١٧٢ حادثة ضد الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية)، ثم منطقة آسيا والمحيط الهادئ (٦٣٨ حادثة ضد الأمم المتحدة و ٣٣٥ حادثة ضد المنظمات غير الحكومية).

١٢ - واستمر وصول إفادات كثيرة من موظفين معيّنين إلى إدارة شؤون السلامة والأمن، بشأن حوادث أمنية تعرضت لها منظمات غير حكومية ومنظمات دولية وهيئات حكومية

(٣) تشمل "هجمات" على أماكن العمل والمنشآت والقوافل، سواء نتجت عنها حوادث وفاة و/أو إصابات أو لم تنتج.

(٤) الموظفون ذوي الدرجات العليا في الأمم المتحدة المسؤولون عن أمن جميع موظفي الأمم المتحدة ومُعاليهم وممتلكاتهم في المناطق المحددة لعمل هؤلاء الموظفين.

(٥) تشمل هجمات وحوادث قتل وحالات اعتقال واحتجاز على يد عناصر حكومية وجهات من غير الدول، وحالات اعتداء جسدي وتحرش وتخويف، وحالات اقتحام واحتلال للمكاتب، وأفراد مفقودين، وحالات سلب واختطاف وسطو منزلي، ارتكبت ضد موظفي الأمم المتحدة.

دولية، على الرغم من أن التبليغ متقطع وغير مكتمل نظراً إلى أن المنظمات غير الحكومية غير مطالبة بتقديم هذه الإفادات إلى الأمم المتحدة. وأحصيت خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٣٦ حالة وفاة لموظفين دوليين ووطنيين تابعين لمنظمات غير حكومية بسبب أعمال عنف، منها ١٢ حالة في الصومال، و ٧ حالات في أفغانستان، و ٣ حالات في كل من السودان ومالي، وحالتان في كل من باكستان وبنابوا غينيا الجديدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وحالة واحدة في كل من إثيوبيا وبنن والسنغال وموريتانيا وهايتي. وشملت الحوادث الأخرى التي تعرض لها موظفو المنظمات غير الحكومية ١٠٩ هجمات و ٣٧ حالة احتجاز على يد سلطات حكومية و ٧٠ حالة احتجاز غير مشروع على يد جهات من غير الدول، و ٧٠ حالة اعتداء، و ١٨٧ حادثة تحرش، و ٥٩ حالة اقتحام واحتلال لأماكن العمل، و ٢٥٧ حادثة سطو مسلح، و ١٣٤ حادثة اختطاف للمركبات، و ١٣٥ حادثة سطو متزلي، و ١٦٤ حالة سرقة كبرى<sup>(٦)</sup>.

١٣ - وتواصلت أعمال العنف المرتكبة ضد موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في مناطق النزاعات والمناطق الخارجة منها، على النحو الذي شوهد في أفغانستان والسودان والصومال وكولومبيا.

١٤ - وتمثل أفغانستان إحدى أشد البيئات التي تعمل فيها الأمم المتحدة خطورة من الناحية الأمنية. ويدعم قسم السلامة والأمن أنشطة أكثر من ٢٤ كياناً تابعاً للأمم المتحدة، يعمل فيها أكثر من ١٠٠٠ موظف دولي و ٥٠٠٠ موظف وطني، يوفرون نطاقاً واسعاً من الأنشطة الإنسانية والإنمائية في إطار ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وتشمل الأنشطة التي يدعمها الهيكل الأمني الحكمة، ودعم الانتخابات، وتوزيع الأغذية وحقوق الإنسان، وتقديم المساعدة في مجالات الصحة والتعليم والمأوى والمياه والمرافق الصحية وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية، وقطاعات أخرى كثيرة. وبينما يوجد القسم الأكبر من الموظفين في كابل، فقد أُسس وجود الأمم المتحدة، مصحوباً بدعم مناسب، في أكثر من ٢٠ موقعاً خارج العاصمة. وتم تأسيس ٧ من تلك المواقع بمساعدة من قسم السلامة والأمن التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان خلال العاميين الماضيين. وتُجرى تقييمات مستمرة للمخاطر وتدابير التخفيف المناسبة فيما يتعلق بأكثر من ١٠٠٠ مهمة في الشهر في جميع أرجاء البلد، بما في ذلك مواقع في مناطق يرتفع فيها عنصر المخاطرة. وتُجرى بالتنسيق مع تخطيط البرامج، تقييمات أمنية تتسم بجودة التوقيت وتهدف

(٦) لا شك في أن العدد المذكور أعلاه للحوادث المرتكبة ضد موظفي المنظمات غير الحكومية، العاملين بصفة شركاء منفذين لعمليات الأمم المتحدة ومساهمين فيها، له دلالة، غير أن اتجاه أعمال العنف التي تستهدف العاملين في مجال الإغاثة يشير إلى ارتفاع مستوى المخاطر التي تنطوي عليها حالات الطوارئ المعقدة.

إلى الوصول بسلامة وفعالية الإنجاز إلى الحد الأمثل. إلا أنه وعلى الرغم من هذا العمل، كان عام ٢٠٠٨ هو الأسوأ من حيث الحوادث المرتكبة ضد الأمم المتحدة في أفغانستان (٩١)، مع وجود اتجاه واضح لتصعيد العنف هذه اللحظة، في عام ٢٠٠٩.

١٥ - وتمثل كولومبيا بيئة أخرى تعمل فيها الأمم المتحدة حالياً وتتسم بالتعقيد وارتفاع عنصر المخاطرة، ويتطلب التمرد الذي استمر ٥٠ سنة وتشارك فيه عدة مجموعات مسلحة غير مشروعة، ويشمل زراعة المخدرات وما يرتبط بها من أنشطة أخرى غير مشروعة، بجانب معدلات الإجرام المرتفعة نسبياً والكوارث الطبيعية بأنواعها المختلفة، وجود برامج أمنية فعالة وجيدة التصميم. ويوفر الدعم لخدمات أكثر من ٢٥ وكالة من وكالات منظومة الأمم المتحدة موظفو الأمن التابعون للأمم المتحدة، الذين يتكونون من ١٨٠ موظفاً دولياً و ١٥٠٠ موظف وطني يعملون في ٥٤ مكتباً ميدانياً تابعاً للأمم المتحدة في ٢٢ موقعاً في المقاطعات. وبإضافة المعالين المعترف بهم يرتفع المجموع إلى أكثر من ٣٠٠٠ فرد. ويوجد موظفون دوليون تابعون لإدارة شؤون السلامة والأمن في العاصمة وفي خمسة مكاتب تابعة في المناطق، وموظفون وطنيون في مكاتب فرعيين، ويُخطط إلى إضافة أكثر من أربعة مكاتب أخرى هذا العام. وتنفذ منظومة الأمم المتحدة أكثر من ٣٠٠ مهمة ميدانية في اليوم، تشمل برامج مختلفة من قبيل توفير الدعم الشامل لأكثر من ٣ ملايين فرد من المشردين داخلياً، ورصد القضاء على المحاصيل غير المشروعة وأنشطة زراعة المحاصيل البديلة وحقوق الإنسان، وبرامج مكافحة تجنيد الأطفال، وإنجاز البرامج المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويتركز قدر كبير من الاهتمام على الأنشطة المتعلقة بالألغام الأرضية في كولومبيا، إذ تسبب الألغام أعلى معدلات الضحايا الجدد في العالم وتشكل خطراً على موظفي الأمم المتحدة وعملياتها علاوة على السكان المحليين. كما أن التدابير المناسبة لتخفيف المخاطر، التي تشمل جمع المعلومات بصورة مكثفة مع إمكانية إجراء التحليلات، والتعاون الوثيق مع جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة، تتيح لمنظومة الأمم المتحدة إمكانية تنفيذ أنشطة يتكون ثلث مهامها تقريباً من أعمال تنفذ في بيئات تعتبر ذات مخاطر عالية. وطور الفريق الأمني في كولومبيا برنامج تدريب نشط وفعال، لإعداد الموظفين للعمل في مثل هذه الظروف، مما يتيح إمكانية تنفيذ ولاية البعثة. ويوفر الفريق دعماً ماثلاً للمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية وشركاء التنفيذ.

١٦ - وتعتبر بيئة العمليات والأمن في الصومال فريدة من نوعها، من حيث أنها العملية الوحيدة التي تنفذها الأمم المتحدة في ظل مثل هذه الظروف الأمنية البالغة الخطورة. ولا توجد عملياً قدرة محلية للاستجابة لحالات الطوارئ والحوادث الأمنية، ويستحيل عادة تنفيذ تدابير الحماية المطلوبة وتقديم الدعم الطبي وتوفير البنيات التحتية الأساسية الأخرى

اللازمة لعمليات الأمم المتحدة. وتقتصر مساعدة قوات حفظ السلام الدولية على قوام بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال المتمركزة في مقديشو. وبينما تعتبر الأزمة الإنسانية الراهنة الأسوأ من نوعها في البلد منذ عام ١٩٩٣، فقد تصاعدت التهديدات التي تواجهها الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٨، مما تطلب إجراء تعديلات عاجلة للترتيبات الأمنية. وقُتل ثمانية موظفين وطنيين تابعين للأمم المتحدة، في أعمال عنف حدثت خلال الفترة من حزيران/يونيه ٢٠٠٨ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وتعرض أكثر من ١٠ آخرين لإصابات بليغة، واختُطف ٣ موظفين لفترات مطولة، وظل موظف واحد في عداد المفقودين منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وتعرض مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هرجيسة إلى هجوم انتحاري بالقنابل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وهوجمت ستة مكاتب أخرى أو نُهبت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى الرغم من التهديدات المميتة المباشرة المتزايدة، تمكن موظفو الأمن التابعون للأمم المتحدة<sup>(٧)</sup> من تخفيف المخاطر إلى حد ما من خلال تكييف الترتيبات الأمنية، والتعاون في مجال الأمن مع الحكومة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وإدارات العشائر المحلية، وحتى المتمردين. وأمكن حل عدة حالات رهائن بمساعدة محاورين محليين من جميع الأطراف في الساحة السياسية. ويمكن هذا من مواصلة البرامج الإنسانية ذات الأهمية القصوى، التي توفر المساعدة لزهاء ٣,٢ مليون نسمة يشكلون نسبة ٤٣ في المائة من السكان تقريباً. واستؤنفت مهام الأمم المتحدة في مقديشو، التي عُلقت في عام ٢٠٠٨، في آذار/مارس ٢٠٠٩، ونُفذت مهام ميدانية منتظمة بهدف إنشاء مكتب للأمم المتحدة في مقديشو في نهاية المطاف، من أجل إتاحة إمكانية المشاركة السياسية على نحو أكثر فعالية، علاوة على تعزيز القدرات في المجال الإنساني.

١٧ - وفي السودان<sup>(٨)</sup>، وفر نظام مشترك لإدارة الأمن تابع للأمم المتحدة، الدعم لأكثر من ٩٠٠٠ فرد من موظفي الأمم المتحدة العاملين في مجموعة كبيرة من الأنشطة البرنامجية التي تنفذها الوكالات والصناديق والبرامج والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من شركاء التنفيذ الآخرين على نطاق البلد.

١٨ - وتشمل أنشطة الدعم الأممي البارزة في بعثة الأمم المتحدة في السودان النقاط المرجعية لعملية اتفاق السلام الشامل، مثل حملة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإجراء الانتخابات على نطاق البلد في المستقبل. وتشارك في الجهود معاً مجموعة مختلطة من منظمات الأمم المتحدة، ويتطلب تنفيذهما تأسيس مكاتب إضافية تابعة للأمم المتحدة

(٧) بمن فيهم موظفو إدارة شؤون السلامة والأمن، وأفراد الأمن التابعين للوكالات والصناديق والبرامج.

(٨) بما في ذلك دارفور.

في البلد، ويشمل ذلك المناطق التي يوجد فيها حتى الآن وجود محدود للأمم المتحدة، أو لا وجود لها فيها على الإطلاق. ووفرت إدارة شؤون السلامة والأمن مؤخرًا، بالتعاون مع السلطات الوطنية، الدعم من أجل إجراء تقييمات متعددة لجميع هذه المناطق. وستمثل نتيجة هذا العمل، في صورته التي استعرضها الفريق القطري لإدارة الأمن، في إتاحة إمكانية إنجاز البرامج ذات الأهمية الحاسمة، مع المحافظة على سلامة الموظفين المدنيين للأمم المتحدة.

١٩ - وفي جنوب السودان، الذي له حدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى، استمرت الهجمات المميتة في ولايتي وسط وغرب الاستوائية. وشهدت الفترة منذ عام ٢٠٠٨ نزوح أكثر من ٦٥ ٠٠٠ فرد ودخول ما يزيد على ٢٥ ٠٠٠ فرد إلى جنوب السودان من جمهورية الكونغو الديمقراطية بصفة لاجئين. واستجابت الأمم المتحدة بتنظيم عملية تشارك فيها ست وكالات من المنظومة ومنظمات غير حكومية عديدة. وقد فقد أكثر من ٢ ٠٠٠ فرد أرواحهم منذ بداية عام ٢٠٠٩، جراء العنف المتبادل بين القبائل في ولايات جونقلي وواراب والبحيرات والولايات الاستوائية الثلاث. ووفرت بعثة الأمم المتحدة في السودان الدعم بالمعلومات الأمنية لجميع التدخلات الإنسانية التي نفذتها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وقدمت فيها المساعدة لأكثر من ١٣٥ ٠٠٠ شخص من المشردين على نطاق جنوب السودان، من خلال تنظيم عمليات إنسانية كبيرة الحجم في مناطق اتسمت بعدم الاستقرار الشديد وبصعوبة الوصول إليها. وبصفة إجمالية، تعمل الأمم المتحدة وشركاؤها، بدعم من موظفي إدارة شؤون السلامة والأمن الميدانيين، على تنفيذ ٢٧ تدخلا لإنقاذ الحياة، يجري من خلالها إنجاز برامج للمساعدة الإنسانية متعددة القطاعات بقيمة تفوق ٢٠٠ مليون دولار، وتستهدف أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ من المستفيدين في ثماني ولايات بجنوب السودان.

٢٠ - وفي العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور استطاع قسم الأمن، برغم التحديات، تمكين عمليات مختلفة الأنواع في دارفور وتوفير الدعم لها، مثل تنظيم ١٢٧ مهمة تقييم بالغة الأهمية، وإنشاء ثلاثة مكاتب فرعية جديدة، وتوفير الدعم لبرامج طوارئ منقذة للحياة ذات أحجام ضخمة، من أجل توفير خدمات حيوية تتراوح بين الإمداد بالأغذية والمياه وتوفير خدمات الصرف الصحي واللقاحات والمأوى لأكثر من ٢,٣ مليون فرد من المدنيين. وتمثل التحديات التي يواجهها قسم الأمن بصفة يومية، فيما يلي: (أ) عدد محدود من موظفي الأمن؛ (ب) حالة أمنية تطغى عليها سمة النزاع المتشعب بين حكومة السودان وفصائل المتمردين؛ (ج) عدد متنام من المجموعات والحركات المتمردة المنشقة؛ (د) بيئة سياسية وأمنية ذات طبيعة معقدة بسبب القرار الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية بتوجيه الاتهام إلى رئيس قائم في الحكم (الرئيس السوداني)، وجراء عمليات

الاختطاف المتنوعة التي يتعرض لها موظفو الشؤون الإنسانية التابعين للمنظمات غير الحكومية، علاوة على حالات اختطاف السيارات وعمليات السطو.

### ثالثاً - احترام حقوق الإنسان، وامتيازات وحصانات موظفي الأمم المتحدة، وغيرهم من الموظفين

٢١ - يستند نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن إلى المبدأ الأساسي الذي ينص على أن المسؤولية الرئيسية عن أمن وحماية الموظفين وعائلاتهم وممتلكاتهم وممتلكات المنظمة، تقع على عاتق الحكومة المضيفة. ولذلك، طلبت الجمعية العامة، في الفقرة ١٤ من قرارها ١٣٨/٦٣، إلى الأمين العام اتخاذ التدابير اللازمة لضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، والامتيازات، والحصانات، الخاصة بموظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الأفراد الذين يضطلعون بأنشطة تنفيذاً لولاية عملية من عمليات الأمم المتحدة؛ وطلبت أيضاً إلى الأمين العام أن يسعى إلى أن تتضمن المفاوضات التي تجري بشأن اتفاقات المقر وغيرها من الاتفاقات الخاصة بالبعثات، فيما يتعلق بموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، الشروط المنطبقة الواردة في اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها (سيشار إليها فيما يلي بـ "الاتفاقية العامة")، واتفاقية امتيازات الوكالات المتخصصة وحصاناتها، والاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها (سيشار إليها فيما يلي بـ "اتفاقية الأمم المتحدة لسلامة الموظفين").

٢٢ - وفي هذا الصدد، جرت العادة الراسخة منذ أمد طويل بأن تُضمّن الأمم المتحدة اتفاقات البلد المضيف التي تبرمها، أحكاماً من الاتفاقية العامة وبنوداً أخرى بشأن التزام الحكومة المضيفة بتوفير السلامة والأمن للأمم المتحدة وموظفيها. وعلاوة على ذلك، تتضمن اتفاقات وضع القوات التي أبرمت مؤخراً، وكذلك الاتفاقات التي تتفاوض الأمم المتحدة بشأنها، إشارات إلى الاتفاقية العامة واتفاقية الأمم المتحدة لسلامة الموظفين.

٢٣ - وبالإضافة إلى ذلك، واصل كبار مسؤولي الأمم المتحدة النقاش مع الدول الأعضاء بشأن القضايا المتعلقة، بجملة أمور، من بينها حقوق الإنسان الخاصة بموظفي الأمم المتحدة، وامتيازاتهم، وحصاناتهم، وسلامتهم، وأمنهم، والسعي إلى الحصول على دعمها في مجال تحسين البيئة التنفيذية.

٢٤ - ولا تزال بعض الحكومات تعوق استيراد ونشر واستخدام معدات الاتصالات، وغيرها من المعدات الضرورية لسلامة وأمن عمليات الأمم المتحدة وموظفيها، بما يتنافى مع الصكوك القانونية الدولية المشار إليها أعلاه. ويمكن أن يكون لهذه القيود أثر سلبي خطير على الأمم المتحدة، وعلى قدرتها على أداء مهمتها. وفي حالات محددة أخفقت فيها جهود

الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، قام كبار مسؤولي الأمم المتحدة بالاتصال مباشرة مع الممثلين الدائمين للمساعدة في هذا الوضع.

٢٥ - ويأمل الأمين العام في أن تقوم الحكومات، وفقا للفقرة ١٥ من قرار الجمعية العامة ١٣٨/٦٣، بالتعاون مع الأمم المتحدة في إبرام اتفاقات البلد المضيف في حينها، بما في ذلك اتفاقات وضع القوات، التي تحتوي على أحكام وافية بشأن سلامة وأمن الأمم المتحدة وموظفيها، بما فيها أحكام رئيسية للاتفاقية العامة واتفاقية الأمم المتحدة لسلامة الموظفين.

#### رابعاً - الاعتقال والاحتجاز

٢٦ - في الفترة المشمولة بالتقرير، اعتُقل أو احتُجز عدد من موظفي الأمم المتحدة، ولم تتمكن الأمم المتحدة من ممارسة الحق في الحماية بالنسبة إليهم. وبلغ المجموع ٢٥ حالة؛ واعتُبر في عداد المفقودين موظف واحد في إريتريا، وموظف آخر في الصومال.

#### خامساً - التآزر والتعاون بشأن التدابير الأمنية

##### التعاون الأمني بين الأمم المتحدة والحكومات المضيضة

٢٧ - رحبت الجمعية العامة في قرارها ١٣٨/٦٣، بالجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام لمواصلة تعزيز نظام إدارة الأمن؛ ودعت مؤسسات الأمم المتحدة، وحسب الاقتضاء، المنظمات الإنسانية الأخرى التي تعمل عن كثب مع الحكومات المضيضة إلى مواصلة تعزيز تحليل الأخطار التي تهدد سلامتها وأمنها. وكان يُؤمل عند القيام بهذا، أن يساعد على إدارة المخاطر الأمنية بتسهيل اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الحفاظ على وجود فعال في الميدان، وتعزيز التعاون الأمني مع الحكومات المضيضة بغرض المساهمة في ضمان سلامة الموظفين وأمنهم، بما في ذلك بذل الجهود لدعم مسؤولي الأمم المتحدة المكلفين بالتعاون مع السلطات الحكومية للبلد المضيف. وقامت الأمم المتحدة بدور نشط في تحسين الترتيبات العملية لمعالجة الشواغل والإجراءات الأمنية الواجب على الحكومات المضيضة اتخاذها.

٢٨ - فدعت شبكة إدارة الأمن المشتركة بين الوكالات<sup>(٩)</sup> إلى أن يكون لكل مركز من مراكز العمل مسؤول مكلف بالنيابة، من قائمة مؤلفة من ممثلين اثنين محددتين سلفاً من الوكالات أو الصناديق أو البرامج، يمثلان الفريق القطري أو فريق إدارة الأمن، للاضطلاع

(٩) هي آلية إدارة شؤون الأمن في الأمم المتحدة التي تتألف من وكالات وصناديق وبرامج وإدارات؛ وتقوم بمناقشة وبحث السياسات والمسائل الأمنية لنظام الأمم المتحدة لإدارة شؤون الأمن.

الفوري بالمسؤولية عن واجبات المسؤول المكلف في حال غياب شاغل الوظيفة بشكل غير متوقع، أو عدم قدرته على أداء تلك الواجبات، مما يضمن الاستمرارية في صنع القرار الأمني.

٢٩ - وبالإضافة إلى ذلك، قامت وحدات المقر بإدارة شؤون السلامة والأمن، وكذلك قام أفراد الأمن الميداني بالإدارة ذاتها، بمضاعفة الجهود لتحسين الاتصال مع العناصر الأمنية في البلد المضيف للحصول على معلومات أشدّ فعالية وأكثر دقة في توقيتها، لتمكين برامج الأمم المتحدة من الاستمرار في البيئات الأمنية الصعبة.

## سادسا - التدابير المتخذة لضمان زيادة فعالية نظام لإدارة الأمن بالأمم المتحدة

٣٠ - عملا بتقرير الفريق المستقل المعني بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومبانيها على الصعيد العالمي، طلب الأمين العام إلى اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى إجراء استعراض مفصل للتوصيات الواردة في التقرير، وإعداد توصيات وخيارات قابلة للتنفيذ من أجل زيادة فعالية نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن على نطاق المنظومة بأسرها. واستجابة لهذا الطلب، أنشئت لجنة توجيهية يرأسها وكيل الأمين العام للدعم الميداني، بمشاركة إدارة شؤون السلامة والأمن، وممثلين على أعلى مستوى للمنظمات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.

٣١ - وتسعى الإدارة، تمشيا مع النهج والرؤية الجديدين، إلى تعزيز ثلاثة مبادئ رئيسية هي: "كيف نبقي"، و "لا برنامج بدون أمن"، و "لا أمن بدون موارد"؛ وهو ما يعكس تحولا في ثقافة الأمن في منظومة الأمم المتحدة بأسرها من خلال (أ) تعميم إدارة الأمن؛ (ب) الاستمرار في مختلف المبادرات مثل توفير التدريب في مجال الأمن، وبدء حملة للتوعية بموضوع السلامة؛ وتعزيز معالجة الإجهاد الناجم عن الحوادث الخطيرة؛ وتحسين إدارة المعلومات الأمنية؛ ووضع إطار جديد لتحليل التهديدات والمخاطر؛ وتنمية القدرات على إدارة الأزمات؛ وتوسيع نطاق الترتيبات الأمنية اللازمة للبعثات الميدانية.

## ألف - تعميم نظام إدارة الأمن

٣٢ - تعتبر سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم جزءا لا يتجزأ من جميع الأنشطة؛ ويجب أن تكون كذلك؛ فمن الضروري تعزيز سلامة موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون في ظل ظروف متزايدة الصعوبة والخطورة في مواجهة النزاعات المسلحة، والإرهاب، وأخذ الرهائن، والاختطاف، واللصوصية، والمضايقة، والتخويف.

٣٣ - ومنذ إنشاء إدارة شؤون السلامة والأمن، أُحرز تقدم كبير في إنشاء نظام موحد ومعزز لإدارة الأمن، يستند إلى المبدأ الأساسي القاضي بمسؤولية الدولة المضيفة عن سلامة الموظفين وأمنهم، وولاية التطبيق الموحد للسياسات الأمنية المتفق عليها على الصعيد القطري، مع الدعم التنفيذي الكافي لنظام إدارة الأمن، والرقابة التنفيذية الكافية عليه، من أجل تمكين التنفيذ الأسلم والأكفأ لبرامج الأمم المتحدة وأنشطتها.

٣٤ - واعتمد مجلس الرؤساء التنفيذيين بياناً يحث فيه الدول الأعضاء على الاضطلاع التام بمسؤولياتها بصفتها حكومات مضيضة، من خلال التسليم بوجود البيئة الأمنية المتغيرة التي يتعين على موظفي منظومة الأمم المتحدة العمل فيها، وضمان اتخاذ تدابير التخفيف اللازمة لحماية الموظفين من تهديدات محددة. (انظر CEB/2009/1، المرفق).

٣٥ - كما دعا مجلس الرؤساء التنفيذيين الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن في احتياجاته من الموارد الأساسية، بالقدر الذي يكفي لمواجهة الواقع الجديد، وكذلك لضمان توفير التمويل المناسب والدائم لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة من أجل تحقيق الأمن، حتى تتمكن من تنفيذ ولاياتها بصورة آمنة وفعالة.

٣٦ - ويؤكد تَنامي النوايا العدوانية تجاه الأمم المتحدة، وتعرض موظفيها ومبانيها وأصولها لهجمات متطورة؛ ووجوب أن تعمل الأمم المتحدة في مناطق نزاعات معقدة؛ التحدي الكبير الذي تواجهه في مواصلة تنفيذ ولايات وبرامج أساسية وحاسمة. وهذا، لسوء الحظ، يكون ضرورياً غالباً حين لا يكاد البلد المضيف يقدر على توفير الأمن المطلوب لعمليات الأمم المتحدة الإنسانية، أو حتى لمواطنيه. وبالنظر لهذا النموذج الجديد في نظام إدارة الأمن، فإن من الضروري تنفيذ برامج أمنية محكمة التصميم، وفعالة، وفي الوقت المناسب، في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة تتصف باللامركزية.

٣٧ - والتوصيات الرئيسية بوصفها جزءاً من خطة شاملة تفضي إلى تقوية وتعزيز نظام إدارة الأمن على نطاق المنظومة بأسرها هي:

- (أ) تحول أساسي في الثقافة والعقلية في الأمم المتحدة من ذهنية "متى نغادر" إلى ذهنية "كيف نبقي"، بالعمل في تعاون وثيق مع الحكومات المضيفة والمجتمعات المحلية لفهم المخاطر وإدارتها، من خلال اتباع نهج جديد لإدارة المخاطر الأمنية؛
- (ب) زيادة التركيز على سلامة الموظفين الوطنيين وأمنهم؛

(ج) إنشاء الفريق التنفيذي المعني بالأمن، الذي يرأسه وكيل الأمين العام لإدارة شؤون السلامة والأمن، لتيسير القدرة على اتخاذ القرارات بسرعة في حالة انسداد السبل، أو في الحالات التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث الوفاة أو الإصابة الخطيرة؛

(د) استحداث مفهوم جديد لنظام أمني، يركز على التهديدات؛

(هـ) وضع سياسة ومبادئ توجيهية للأمم المتحدة لسلامة الأملاك وأمنها؛

(و) إعادة التأكيد على مسؤولية الدول الأعضاء فيما يتعلق بسلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم، سواء كحكومات مضيضة أم كجهات مقدمة للموارد المالية المتزايدة اللازمة، بالقدر الكافي لتلبية الاحتياجات الجديدة.

٣٨ - وبالنسبة لجهود إدارة شؤون السلامة والأمن الرامية إلى تعميم إدارة الأمن على جميع المستويات، وتنفيذ خطة لتعزيز نظام إدارة الأمن وتدعيمها على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها؛ فقد حظيت بدعم حاسم من مجلس الرؤساء التنفيذيين، واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، طوال الفترة المشمولة بالتقرير. كما يقر رؤساء الوكالات والصناديق والبرامج، بنفس القدر من الأهمية، بالحاجة إلى الأمن الفعال؛ ويقدمون الدعم للأمين العام والإدارة في تعزيز قدرات الأمم المتحدة الأمنية.

٣٩ - وواصلت الإدارة، في سبيل تعزيز إيجاد ثقافة تنظيمية للمساءلة عن أمن الموظفين، العمل عن كثب مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وإدارات الأمانة العامة لزيادة الوعي بمسؤولية الإدارة عن جميع الجهات الفاعلة في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن. وسيعكس إجراء تنقيح لإطار المساءلة الحالي، المسؤوليات والمسؤوليات بالنسبة للظروف التي يعمل في ظلها موظفو الأمم المتحدة في مناطق غير آمنة تتطلب اتخاذ تدابير تخفيف تتجاوز تلك التي يمكن، بشكل معقول، التوقع من الحكومة المضيفة أن تقدمها. وبالإضافة إلى ذلك، أوصى مجلس الرؤساء التنفيذيين أن تقوم جميع الإدارات والوكالات، والصناديق والبرامج المشاركة في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، بوضع إطار داخلي للمساءلة، يوثق الأدوار والمسؤوليات والمسائلة الفردية المتعلقة بالسلامة والأمن). وبما أنه لا بد للأمم المتحدة من أن تواصل العمل في ظل ظروف غير آمنة، فقد كان هناك أيضا دعوة إلى التركيز على تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إدارة المخاطر، وإيجاد توازن أفضل بين المخاطر المحددة وفوائد البرامج.

٤٠ - وفيما يتعلق بسلامة الموظفين المحليين في منظومة الأمم المتحدة، جرى العمل، من خلال اللجنة التوجيهية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، على الصعيد المشترك بين الوكالات، لوضع مقترحات من أجل تحسين التدابير الأمنية بالنسبة للموظفين الوطنيين. واستعرضت التدابير الراهنة المعمول بها بالنسبة لهؤلاء الموظفين في حالات الأزمات، ودُرست

المعلومات والدروس المستفادة من السنوات الخمس عشرة الماضية، لتوضيح أكثر المشاكل إلحاحا، وتحديد أوسع نطاق من الاستجابات، وتسليط الضوء على أهم قضايا السياسات التي تحتاج إلى معالجة، ليس فقط في سياق الأزمات الأمنية فحسب، وإنما فيما يتعلق أيضا بتزايد شدة الكوارث الطبيعية وتأثيراتها على العمليات والموظفين.

## باء - مبادرات إدارة شؤون السلامة والأمن

٤١ - واصلت الإدارة إعطاء الأولوية للمبادرات التي تسعى إلى توفير أقصى درجات الدعم للميدان. فقد بدأت في عقد اجتماع في المقر بعنوان "الاستعراض العالمي للمسؤول المكلف"، لرصد آليات الانتشار والتدريب والدعم للموظفين المكلفين. وقد أضاف القرار القاضي بتدريب جميع المسؤولين المكلفين بالنيابة، شرطا تدريبيا جديدا مهما، قامت الإدارة بتبليته من خلال إنشاء مجموعة تعلم إلكتروني تغطي القضايا الجوهرية، قبل متابعة التدريب المباشر. وقدمت وحدة معالجة الصدمة الناجمة عن الحوادث الخطيرة العون إلى ٦٩٧ ١ موظفا متضررا من حوادث خطيرة؛ وقدمت المشورة الفنية إلى فريق إدارة الأزمات المعني بحوادث احتجاز الرهائن، بما في ذلك الحوادث التي تقع في باكستان والصومال والنيجر، وقامت بتوفير الدعم المهني لأسر الموظفين المعنيين. وبلغ مجموع الأفراد الذين قدم المرشدون النفسيون التابعون للإدارة، الدعم لهم ٢٧٦ ١٠ فردا في ٢٠ بلدا، بما في ذلك تقديم الإرشاد إلى ٦٠١ ٣ فردا.

٤٢ - وأتاحت الإدارة، طوال العام، وإطلاعا آمنا على المعلومات ذات الصلة بالأمن، فارتفع عدد المستخدمين المسجلين في الموقع الشبكي للإدارة من ٦٨ ٠٠٠ مستخدم إلى ١٠٢ ٠٠٠ مستخدم، مما يشير إلى زيادة الوعي الأمني لدى الموظفين. وقامت الإدارة بالبت في ٢٨ ٠٠٠ طلب من طلبات الحصول على إذن أممي شهريا، من أجل القيام بعمليات في العالم أجمع من خلال النظام المتكامل لإصدار التصاريح الأمنية والتتبع الأمني. بيد أن التتبع الكافي لا يزال يمثل تحديا؛ وهو يعتمد على موظفين يستخدمون الأداة المتوفرة بشكل دقيق. وفُعل مركز تنسيق التصدي للأزمات بالإدارة، للتصدي لحالات الأزمات المتعددة، بما في ذلك الحل الناجح لعمليات اختطاف في باكستان والنيجر.

٤٣ - واستجابة لطلب من اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلم في عام ٢٠٠٧، وضعت سياسة تسمح لرؤساء البعثات بإدراج الضباط العسكريين وأفراد الشرطة الذين تم نشرهم بشكل فردي، والذين لا تشملهم ترتيبات حماية القوة، تحت أحكام نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن. وكجزء من الجهود المبذولة لتشجيع تحقيق مزيد من التماسك في جميع جوانب إدارة الأمن بالأمم المتحدة، يقوم رؤساء الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة

في عمليات حفظ السلام الآن بدورهم، بوصفهم أعضاء في فريق إدارة الأمن، في دعم المسؤول المكلف.

٤٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتمدت إدارة شؤون السلامة والأمن رؤية استراتيجية منقحة تصف إنشاء إدارة محترفة حديثة لشؤون الأمن تقدم مجموعة محددة بوضوح من السياسات، بما في ذلك التوجيه والدعم التنفيذي للمسؤولين المكلفين وأفرقة إدارة الأمن كمديري شؤون الأمن الرئيسيين في الميدان. وهذا لا يعني فقط توفير المقر إسنادا أمنيا كافيا في طائفة كاملة من القضايا التي تواجه المسؤولين في الميدان، ولكنه ينطوي أيضا على مراقبة فعالة للتنفيذ من أجل ضمان المساءلة. وهذا يتطلب من الإدارة تحقيق التوازن بين الرقابة الاستراتيجية وتوفير موارد إضافية قابلة للنشر عندما يتطلب وضع محلي ما مزيدا من الدعم.

٤٥ - وفي الحالات التي لا تكفي فيها موارد الإدارة، يتعين عليها تحديد وسيلة لوضع أولويات للموارد المتبقية حتى تظل قادرة على الاستجابة إذا ما طرأت احتياجات تنفيذية غير متوقعة إضافية. وهذا يعني، بدوره، أنه يجب على الإدارة أن تكون قادرة على الاستفادة من الدعم الذي يقدمه نظام إدارة الأمن على نطاق الأمم المتحدة بأسرها، بما في ذلك، عند الضرورة، الرؤساء التنفيذيون للوكالات والصناديق والبرامج، لضمان الاستخدام الأمثل لمواردها من أجل تحقيق الأهداف المشتركة، وخصوصا في الأماكن المعرضة للخطر التي تخضع فيها عمليات الأمم المتحدة لمستوى مرتفع من التهديدات.

## سابعاً - الامتثال لمعايير التشغيل

٤٦ - تسعى الأمم المتحدة لكفالة إعلام موظفيها، على النحو المناسب، بالمخاطر المصاحبة لانتشارهم، فضلا عن الامتثال لمعايير التشغيل الأمنية الدنيا.

٤٧ - وواصلت وحدة السياسات والتخطيط والتنسيق بإدارة شؤون السلامة والأمن، استعراض جميع السياسات والإجراءات والتوجيهات القائمة؛ وقدمت عددا من التوصيات من أجل إقامة نظام عام ومعزز لإدارة الأمن بالأمم المتحدة. ووضعت من خلال التعاون والتشاور مع الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية، معايير عمل أمنية دنيا مبسطة، تطبق الآن منهجا واحدا في نظام إدارة الأمن في جميع أنحاء الأمم المتحدة، من دون أي تمييز بين المقر أو الميدان أو البعثات. وتعد معايير العمل الأمنية الدنيا هي الآلية الرئيسية لإدارة المخاطر الأمنية وتخفيفها، على أساس تقييمات المخاطر الأمنية.

٤٨ - وقامت وحدة الامتثال والتقييم والرصد بإدارة شؤون السلامة والأمن، بـ ١٤ زيارة تحقّق من مدى الامتثال (مقابل ١٠ زيارات في الفترة السابقة)، من أجل زيادة الامتثال لسياسات الأمم المتحدة الأمنية جميعها، بما في ذلك معايير العمل الأمنية الدنيا. ومع أن مستويات الامتثال تفاوتت بين ما جرى تقييمه، فقد بلغ معدل الامتثال، في المتوسط، ٣,٣٧ على مقياس يتراوح بين واحد وخمسة، مقارنة بـ ٣,٥٩ في العام السابق؛ وبلغ متوسط الامتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا ٨٠ في المائة، مقارنة بـ ٨٣ في المائة في العام السابق. ولا تُعدّ الإدارة هذا التراجع الطفيف في متوسط الامتثال ومتوسط معايير العمل الأمنية الدنيا، نقصاً كبيراً خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير؛ إذ إن الوحدة زارت فيها بعض مراكز العمل التي تشكل تحدياً أكبر. واقترحت الوحدة ٣٥٠ توصية لتحسين الامتثال للسياسات الأمنية في مختلف المكاتب.

٤٩ - ولمساعدة أفرقة الأمم المتحدة القطرية في إجراء تقييمات منهجية وموحدة، واصلت الإدارة تنقيح إجراءاتها المتعلقة بتقييم مدى الامتثال؛ وواصلت تطوير نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالامتثال، لضمان اتباع نهج موحد في المعلومات المتعلقة بالامتثال، وشفافيتها، وسهولة الاطلاع عليها، بالنسبة للنظام الموحد للأمم المتحدة.

## ثامنا - العلاقة الاستشارية بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية

٥٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت إدارة شؤون السلامة والأمن تعزيز إطار "لنعلم معاً من أجل إنقاذ حياة البشر" الذي يضم الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية، والتعاون الأمني، مع التركيز بشكل أولي على تطوير شبكة من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية تكون على وعي وإدراك بالأمن وملتزمة بتبادل المعلومات والاطلاع المتبادل على أفضل الممارسات في مجال إدارة الأمن. وفي عام ٢٠٠٦، أنشأت الإدارة وحدة للاتصال بالمنظمات غير الحكومية يتم تمويلها من خارج الميزانية بهدف تعزيز العلاقات مع المجتمع الإنساني. ورغم عدم كفاية مساهمات الجهات المانحة لدعم العديد من البعثات الميدانية أو عقد مؤتمر دولي بشأن برنامج "لنعلم معاً من أجل إنقاذ حياة البشر" على النحو المتوخى من مفهوم العمليات، فقد تحققت إنجازات كبيرة، لا سيما من حيث تعزيز المشاركة بشأن برنامج "لنعلم معاً من أجل إنقاذ حياة البشر" من جانب المجتمع الإنساني. واسترشاداً بتوجيهات الجمعية العامة، فقد تم تمويل جهود الإدارة من أجل التعاون مع المنظمات غير الحكومية من المساهمات الطوعية الآتية من خارج الميزانية.

٥١ - ولا يمكن المبالغة في التأكيد على أهمية وجود شبكة تابعة لإدارة شؤون السلامة والأمن مع المنظمات غير الحكومية، حيث ستكون بمثابة آلية للتنسيق المستمر. وتقوم وحدة الاتصال بالمنظمات غير الحكومية، وبصورة يومية، بجمع المعلومات الأمنية الأساسية وتوزيعها على ما يقرب من ٥٠ نقطة اتصال أمنية عالمية مكرسة لهذا الأمر. وهذا تواصل لا نظير له في منظومة الأمم المتحدة، حيث لا يوفر أي كيان آخر تابع للأمم المتحدة للشركاء المنفذين مثل هذه الشبكة الشاملة، التي تعمل تقريبا على مدار الساعة. وعلى هذا النحو، عززت إدارة شؤون السلامة والأمن حواراً فعالاً ومطلوباً بشدة بين الأمم المتحدة وغيرها من جهات التصدي للأزمة بشأن المسائل الأمنية، وستواصل تعزيز هذه الآليات.

٥٢ - وبالرغم من أن خطة العمل الميداني الواسع النطاق كانت قد أُرجئت بسبب نقص الأموال؛ فقد تم إيفاد بعثة إلى أفغانستان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. وأدى هذا إلى وضع مخطط لتعزيز التعاون الأمني بين المجتمع الإنساني وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وساهمت وحدة الاتصال بالمنظمات غير الحكومية أيضاً في تطوير العديد من مشاريع التعاون الأمني بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لإدراجها في النداءات الموحدة و/أو العاجلة في أماكن مثل إثيوبيا وباكستان وسري لانكا. وبالتزامن مع ذلك، قدمت الوحدة مشورة ملموسة بشأن تنفيذ برنامج "لنعمل معاً من أجل إنقاذ حياة البشر" إلى حوالي ٥٠ من المسؤولين المعيّنين خلال العام. واضطلعت الوحدة بدور هام في دعم المنظمات غير الحكومية التي تعاني من احتجاز الرهائن وحوادث الاختطاف.

٥٣ - واستثمر قدر كبير من الوقت والطاقة في الحفاظ على مبادرة هامة في إطار برنامج "لنعمل معاً من أجل إنقاذ حياة البشر" ومركزها في دارفور، حيث تم نشر ضباط الأمن الميدانيين التابعين لإدارة شؤون السلامة والأمن لتلبية احتياجات المنظمات غير الحكومية على وجه التحديد. وقد واجه المشروع صعوبات كبيرة فيما يتعلق بالتوظيف؛ لكن وبوجود دعم إضافي من المانحين تم تحديد مجموعة من الضباط ويجري توظيفهم. ومن المتوقع أن يدخل المشروع مرحلة التشغيل الكامل بحلول خريف عام ٢٠٠٩. وفي هذا المنعطف، يبدو الأمر كما لو أن المشروع قد حصل على دعم الجهات المانحة بمستويات كافية لتغطية كامل ميزانية المشروع لعام ٢٠٠٩ وللربع الأول من عام ٢٠١٠. ونتيجة للإنجازات التي تحققت مؤخراً في مجال تعزيز ثقافة مشروع "لنعمل معاً من أجل إنقاذ حياة البشر"، هناك احتمال كبير أن تتحقق الأهداف في العام المقبل.

٥٤ - ومن بين مبادرات الإصلاح الأمني، أنشأت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات مجموعة توجيهية بشأن الأمن بدعم من إدارة السلامة والأمن، مع التركيز بصفة خاصة على مفهوم لنعمل معا من أجل إنقاذ حياة البشر لغرض القيام، في جملة أمور، باستكشاف المزيد من التعاون بشأن الأمن دعماً للأنشطة الإنسانية من منظور إدارة المخاطر. ومن المتوقع أن توفر حواراً أوثق بين جميع العاملين في المجال الإنساني بشأن إدارة المخاطر بهدف تعظيم الوصول إلى السكان المحتاجين إلى أقصى حد ممكن وتقليل المخاطر التي يتعرض لها الموظفون والأصول والمستفيدين إلى أدنى حد ممكن.

## تاسعا - الملاحظات والتوصيات

٥٥ - يساورني قلق عميق من زيادة عدد الحوادث الأمنية ضد موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، وأشعر بانزعاج شديد من الاتجاه لاستهداف العاملين في المجال الإنساني بدوافع سياسية أو إجرامية، الذي يبرز في أوضح صورة في الصومال والسودان وهايتي.

٥٦ - ويواجه موظفو الأمم المتحدة بشكل منتظم تهديدات ناجمة عن الصراعات المسلحة، والإرهاب، والاختطاف، والتحرش، وقطع الطرق، والتخويف، ويُطلب منهم القيام بالعمل في ظل ظروف صعبة للغاية. وما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء الارتفاع الواضح في الاستهداف المتعمد للعاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة، وزيادة مظاهر ضعفهم في جميع أنحاء العالم. ونظراً لظروفهم الخاصة، يظل الموظفون المعينون محلياً في موقف ضعيف جداً وبالتالي يتعين تقديم الدعم لهم.

٥٧ - وأنا أشعر بأسى عميق لعدد من فقدوا حياتهم أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، فهناك ٦٣ حالة وفاة بين موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني نتيجة لأعمال العنف.

٥٨ - وكجزء من استعراض جارٍ وصولاً إلى نظام مُدعّم ومُعزّز لإدارة الأمن، سوف أُشجّع منظومة الأمم المتحدة على اتخاذ خطوات على أعلى المستويات من أجل التعامل مع توصيات مجلس الرؤساء التنفيذيين على أنها أولويات، وخصوصاً، أن تعمل عن كثب مع الحكومات المضيفة والمجتمعات المحلية، ومع إعادة التأكيد على مسؤولية الدول الأعضاء فيما يتعلق بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة، بوصفها حكومات مضيفة وكجهات تُقدم الموارد المالية اللازمة، على زيادة تلك الموارد لتلبية الاحتياجات.

٥٩ - وبينما لا يلغي ذلك مسؤولية الحكومات المضيفة، فمن الأمور المُسلم بها أنه يتعين على الأمم المتحدة، في بعض الأحيان، أن تعمل في مناطق تكون فيها قدرات الحكومات

المضيضة محدودة. وفي ضوء التوقعات الكبيرة للمجتمع الدولي من الأمم المتحدة، أدعو الدول الأعضاء إلى الاعتراف وتأييد الحاجة إلى مواصلة عملية تعزيز الهياكل الأمنية للأمم المتحدة وتنفيذ سياسات وبرامج أمنية سليمة وموضوعية بطريقة جيدة تسمح للأمم المتحدة بإنجاز ولايتها في مثل هذه الحالات.

٦٠ - وإني أدعو إلى اتخاذ إجراءات متضافرة في جميع أنحاء المنظومة لتفهم التهديدات التي تواجه الموظفين والعمليات بمعالجة نقاط الضعف متعددة الأوجه، والتركيز على التدابير المناسبة للتخفيف من آثارها واتخاذ هذه التدابير في الوقت المناسب.

٦١ - وأشعر بالتشجيع للحماس الذي استقبله المجتمع الإنساني إطار لنعمل معاً من أجل إنقاذ حياة البشر، للتعاون الأمني بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية واحتضانه له، وأدعو الدول الأعضاء بوصفها جهات مضيضة ومأنحة في ذات الوقت إلى توفير الدعم الكامل لهذه المبادرة الأمنية الهامة. وعلاوة على ذلك، فأنا أشجع على مواصلة تطوير هذا التعاون لكفالة حصول شركاء الأمم المتحدة على الاستفادة الكاملة من التقدم المحرز في الإجراءات والبرامج الأمنية للأمم المتحدة، والجهود المبذولة لتحليل المخاطر.

٦٢ - وسوف تقوم إدارة السلامة والأمن بتكثيف الجهود من أجل (أ) تنفيذ وصيانة قدرة إدارة للمعلومات تكون حديثة ومرنة وتدعم احتياجاتها التحليلية والتشغيلية؛ (ب) الأخذ بطرق مرنة لتمكين القيام بعمليات على أساس تقييم المخاطر الأمنية واستخدامها.

٦٣ - وإني أدعو الدول الأعضاء إلى دعم الرؤية الاستراتيجية الجديدة لإدارة السلامة والأمن اعترافاً منها بأن هيكلاً أمنياً موحداً يجب أن يقوم بتنفيذ برامج وسياسات أمنية سليمة وجيدة التصميم وذات قيمة في جميع أنحاء نظام للإدارة الأمنية اللامركزي. وسوف يُوفر وجود إطار للمساءلة مشترك والمنسق تنسيقاً كاملاً توجيهاً واقعياً بشأن كل دور أمني ومسؤولية أمنية، وسيستخدم في جميع عمليات الأمم المتحدة وبرامجها.

٦٤ - وستتقدم إدارة السلامة والأمن بمجموعة واضحة المعالم من السياسات ودعمًا تشغيلياً للمسؤولين المعيّنين وأفرقة إدارة الأمن، وعندما تنضب الموارد أو تظهر احتياجات تشغيلية غير متوقعة ولم تكن في الحسبان، يتعين على الإدارة أن تكون قادرة على نشر القدرات الزائدة.

٦٥ - وبالنيابة عن جميع موظفي الأمم المتحدة، أود أن أعرب عن تقديري العميق للدول الأعضاء على دعمهم المستمر لإدارة شؤون السلامة والأمن، وأنا متفائل بأن اتباع نهج واقعي في معالجة مسائل السلامة والأمن سيزيد من تعزيز نظام إدارة الأمن.

- ٦٦ - ونيابة عن الأمم المتحدة، أود أن أعرب عن تعازي العميقة لعائلات جميع موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني الذين فقدوا حياتهم أثناء أدائهم الواجب، وأنا أثنى على أولئك الذين يواصلون العمل في ظل ظروف صعبة ومحفوفة بالمخاطر.
- ٦٧ - وأود أن أوصي الجمعية العامة بأن تظل هذه المسألة قيد نظرها وأن تُواصل دعمها لنظام إدارة الأمن بالأمم المتحدة.

موظفو الأمم المتحدة المدنيين الذين فقدوا حياتهم نتيجة لأعمال العنف خلال الفترة المشمولة بالتقرير (١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩)

مستلسل الاسم	الجنسية/المنظمة	مكان وتاريخ الحادثة	نوع الحادثة
١ عثمان علي أحمد	صومالي/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	مقديشو، ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٨	جروح ناشئة عن طلق ناري
٢ عبد القادر دياب مذكر	صومالي/برنامج الأغذية العالمي	واجيد، الصومال، ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨	جروح ناشئة عن طلق ناري أثناء اختطاف مركبة
٣ عزيز الله علموس	أفغاني/بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان	ولاية قندهار أفغانستان، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	هجوم انتحاري بواسطة جهاز متفجر مرتجل محمول على مركبة
٤ بستو فيليب انجري	سوداني/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	واو، السودان، ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	في كمين
٥ دانيال باستيان	هايتي/برنامج الأغذية العالمي	كاب هايتيان هايتي، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	الاغتيال
٦ عبد الناصر عدان موسى	صومالي/برنامج الأغذية العالمي	ميركا، الصومال، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨	جروح ناشئة عن طلق ناري
٧ مختار حسن محمد	صومالي/منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)	منطقة باكول، الصومال، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨	طلق ناري
٨ محمد غيل	صومالي/إدارة شؤون السلامة والأمن	هرجيسا، الصومال، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨	هجوم انتحاري بواسطة جهاز متفجر مرتجل محمول على مركبة
٩ سعيد حاشي	صومالي/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	هرجيسا، الصومال، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨	هجوم انتحاري بواسطة جهاز متفجر مرتجل محمول على مركبة
١٠ جان لوبير ديون	هايتي/منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	لي كاي، هايتي، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨	جروح ناشئة عن طلق ناري
١١ ديداس ناموجيمبو	كونغولي/بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية	بوكافو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨	جروح ناشئة عن طلق ناري
١٢ ياسر أحمد الشاعر	فلسطيني/وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى؛ (الأونروا)	غزة، ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	أعمال عسكرية عداية
١٣ يحي محمد سليمان أبو نمر	فلسطيني/الأونروا	غزة، ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	أعمال عسكرية عداية
١٤ عرفة هاني عبد الدام	فلسطيني/الأونروا	بيت لاهيا، غزة، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩	قصف بقذيفة
١٥ سمير راشد محمد	فلسطيني/الأونروا	غزة، ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩	جروح ناشئة عن طلق ناري
١٦ إبراهيم حسين ديوالي	صومالي/برنامج الأغذية العالمي	منطقة غيدو، الصومال، ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩	اغتيال
١٧ عمر مُعلم محمد	صومالي/برنامج الأغذية العالمي	مقاطعة دنلي، ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩	جروح ناشئة عن طلق ناري

مسلسل الاسم	الجنسية/المنظمة	مكان وتاريخ الحادثة	نوع الحادثة
١٨ معذر مُحمَّد أبو زنيد	فلسطيني/الأونروا	غزة، ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩	أعمال عسكرية عدائية
١٩ إياد مُحمَّد صيام	فلسطيني/الأونروا	غزة، ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩	أعمال عسكرية عدائية
٢٠ محمد إسماعيل صيام	فلسطيني/الأونروا	غزة، ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩	أعمال عسكرية عدائية
٢١ جان ماري بيير	هايتي/بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي	بيتيون فيل، هايتي، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩	طعن
٢٢ سعيد محمد هاشم رضا	باكستاني/مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	كويتا، باكستان، ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩	جروح ناشئة عن طلق نارى أثناء اختطاف رهائن
٢٣ تيودور لوفانسكي	هايتي/بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي	بورت أو برانس، هايتي، ٧ آذار/مارس ٢٠٠٩	القتل
٢٤ بيتر موكاي مونغاى	كينى/مكتب الأمم المتحدة في نيروبي	غاشي، كينيا، ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩	جروح ناشئة عن طلق نارى
٢٥ برسيفرانداسو	فلبيني/منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)	بيشاور، باكستان، ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩	هجوم انتحاري بواسطة جهاز متفجر مرتجل محمول على مركبة
٢٦ ألكساندر فوركايتش	صربي/مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	بيشاور، باكستان، ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩	هجوم انتحاري بواسطة جهاز متفجر مرتجل محمول على مركبة
٢٧ كارلوس ألبرتو كارديناس	كولومبي/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	كولومبيا، ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩	جروح ناشئة عن طلق نارى